في ضوء اجتماع مجلس الوزراء لمناقشة احتياجات محافظة أبين

شخصيات سياسية واجتماعية تتحدث لـ (14 أكتوبر) حول أهمية تنفيذ هذه الخطوات:

مصفوفة مشاريع إستراتيجية عملاقة تجاوزت كلفتها (100) مليار ريال

شكل اجتماع مجلس الوزراء الأخير الذي كرس لمناقشة مصفوفة التقرير المقدم من قبل وزير الإدارة المحلية ومحافظ محافظة أبين حول الاحتياجات الأساسية للمحافظة من المشاريع الخدمية والتنموية والقرارات الصادرة عنه في هذا الاجتماع ترجمة لتوجيهات فخامة الرئيس القائد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية عقب زيارته الميدانية الأخيرة للمحافظة الذي أكد فيها على أهمية إعطاء المحافظة حقها من المشاريع التي تحتاجها وتحريك واسع للتنمية والاستثمار فيها.. هذه الإجراءات والخطوات الإيجابية وجدت صدى واسعاً وارتياحاً كبيراً لدى المواطنين بالمحافظة..

(14 أكتوبر) التقت عدداً من المواطنين والشخصيات الاجتماعية والحزبية واستطلعت آراءهم :

مجلس الوزراء

استطلاع/ محفوظ كرامة

انطلاقة جديدة

الشيخ يسلم عمر عبدالله شيخ منطقة الشيخ عبدالله إحدى ضواحي مدينة زنجبار تحدث حول اهتمام الدولة بأوضاع المحافظة قائلاً :

اجتماع مجلس الوزراء الأخير الذي خصص لمناقشة أوضاع محافظة أبين في ضوء توجيهات فخامة الرئيس القائد / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية (حفظه الله ورعاه) الذي أولى المحافظة اهتمامه الدائم انطلاقاً من معرفته بأوضاعها واحتياجاتها الأساسية من المشاريع الخدمية والتنموية والاستثمارية بهدف تحريك التنمية الاقتصادية بالمحافظة من خلال تنمية قطاعاتها ومواردها الزراعية والسمكية وللرئيس دور كبير وبارز في هذا المجال وعلى سبيل المثال لا الحصر قرية الشيخ عبدالله كانت قبل الوحدة تفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية كالمياه والصحة والطريق هذه القرية والتي تعتبر على مرمى حجر من مركز المحافظة الإداري إلا أنها ظلت محرومة من المشاريع فالمواطن كان يعاني الأمرين في نقل مريضه إلى المستشفى العام في مدينة جعار لصعوبة الطريق إذ يرفض سائقو السيارات المجيء إلى القرية لنقل المرضى فكنا ننقل مرضانا بواسطة عربات الجمال إلى زنجبار ثم إلى المستشفى ولكن عقب الوحدة المباركة وزيارة فخامة الرئيس للمحافظة في أكثر من مرة تحققت للمحافظة بشكل عام وقرية الشيخ عبدالله العديد من المشاريع فقد تم ربط القرية بشبكة الطريق العام وتم إنجاز المركز الصحي ثم تطويره ليصبح مستشفى ريفياً وكذلك تم إنجاز مشروع المياه وقيام مشروع كرنيش الرئيس الراحل / سالمين الذي حرك الحياة في القرية بشكل كبير وحول زيارة الرئيس الأخيرة وما حملته لنا من بشارة خير لنا هو إقامة اللسان البحري في القرية والذي سيخدم نشاط الصيادين بالإضافة إلى لسان بحري آخر في منطقة أحور وكذلك إحياء ميناء شقرة ومشاريع سميكة كثيرة سوف تعمل على إنعاش العمل السمكي وتطوير مجالاته والتي دون شك ستنعكس على حياة الصيادين وهذا الاهتمام المتزايد بأوضاع المحافظة ومناطقها ومديرياتها يجد الارتياح في نفوس المواطنين.

لفتة كريمة وصادقة

وتحدث بهذا الاتجاه الأخ/ محمد خضر عزلق رئيس فرع الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن فرع أبين قائلاً :

حقيقة الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة ممثلة بفخامة الرئيس / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للاهتمام بأوضاع واحتياجات محافظات الجمهورية ومنها محافظة أبين تعتبر لفتة كريمة وصادقة وهذا ما أكده الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء والذي ناقش في جلسته التقرير الشامل لاحتياجات محافظة أبين من المشاريع الخدمية والتنموية والتي تشكل مشاريع إستراتيجية سوف يكون لها أثرها على واقع وحياة المحافظة وأبنائها وهي مشاريع تضاف إلى جملة المشاريع المعتمدة في الخطة الاستثمارية للمحافظة ولذلك فإن خطوة مجلس الوزراء والمتمثلة في مناقشة هذه المشاريع وتحويلها إلى واقع ملموس تأكيد على تحويل توجيهات فخامة الرئيس إلى أرض الواقع وهذا اهتمام كبير من قبل مجلس الوزراء بأوضاع أبين الباسلة التي عانت كثيراً من الحرمان والإهمال في السابق في احتياجاتها الأساسية ومن هذا المنطلق يجب علينا كمنظمات مجتمع مدني ومؤسسات وقطاعات التفاعل الجاد مع هذه التوجيهات والعمل معاً لخدمة تطوير أوضاع المحافظة والابتعاد عن انتهاج المناكفات السياسية التي لا تخدم واقعنا والعمل معاً لما فيه مصلحة المحافظة وأبنائها وتنمية مواردها الاقتصادية والاستثمارية.

تكاتف جهود الجميع

أما الأخ/ محسن صالح فرج نائب رئيس حزب البعث العربي الاشتراكي بمحافظة أبين فعبر عن رأيه في اهتمام الحكومة بأوضاع أبين قائلاً :

هذه خطوة إيجابية تتخذها الحكومة في مجال الاهتمام بأوضاع محافظة أبين الخدمية والتنموية خاصة وهذه المحافظة تمتلك مقومات اقتصادية واستثمارية كبيرة في الزراعة والأسماك والموارد الصناعية الأخرى التي إذا ما وجدت الاهتمام ستكون قاعدة اقتصادية ضخمة تدر موارد مالية كبيرة سينعكس ريعها على أوضاع المحافظة واليمن بشكل عام فمناقشة الاحتياجات الأساسية للمحافظة من قبل مجلس الوزراء تجسد التطبيق الحقيقي لتوجيهات فخامة الرئيس وتطلعاته نحو بناء الأسس والقواعد الأساسية والبنية التحتية لقطاعات المحافظة حتى تستطيع المحافظة أن تخطو خطوات عملها الاقتصادي والاستثماري على أساس متين ويعتبر إقرار إنشاء جامعة أبين وكلية المجتمع بالمحافظة إنجازاً كبيراً طال انتظاره بالإضافة إلى مشاريع التربية والتعليم والزراعة والري وشبكة الصرف الصحي لمدينتي زنجبار وجعار ومشروع الاستاد الرياضي والمدينة الرياضية وغيرها من المشاريع التي ستنقل المحافظة إلى أوضاع جديدة.. كل هذا الاهتمام.. وبهذه الخطوة ينبغي أن تتضافر الجهود لكل أبناء المحافظة مسؤولين وأحزاباً ومنظمات سياسية باتجاه العمل الجاد لبناء المحافظة وتطويرها بعيداً عن أجواء الاختلافات غير المفيدة.

ارتياح كبير بين أوساط المواطنين لاهتمام القيادة السياسية والحكومة بأوضاع المحافظة

محافظة ابين

للمرأة نصيب وافر

وتتحدث بهذا الصدد الأخت/ آمنة محسن العبد رئيسة اتحاد نساء اليمن بمحافظة أبين حيث قالت :

لا يوجد أدنى شك في أن زيارة فخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للمحافظة، كانت زيارة خير وعطاء وحب لهذه المحافظة وأن فخامته في كل زياراته إلى أبين لها وقع خاص فهو رمز الوحدة وباني نهضتها ومستقبل تطورها الجديد، ففي ظل قيادته لعبت المرأة اليمنية دوراً بارزاً وفعالاً في مختلف مناحي الحياة، وهو الذي كانت مبادرته الوطنية الكبيرة ودعوته إلى تخصيص مقاعد للمرأة في مجلس النواب والمجالس المحلية وصلت إلى نسبة 15%.

واليوم يتألق فخامته (حفظه الله) ويقدم مكرمة كبيرة لأبين ويقدم سلة شاملة للمشاريع التنموية والخدمية والاستثمارية والسياحية والسمكية والزراعية والرياضية وغيرها التي سوف تنقل أبين خلال السنتين القادمتين إلى مصاف المحافظات الكبيرة- كما ستحظى المرأة دون شك من هذه المشاريع بنصيبها الوافر التي سترفع من مستوى المرأة بالمحافظة في مختلف المجالات تقديراً لما قامت به المرأة من جهود للثورة والوحدة وكل القضايا الوطنية والميدانية التي اعتملت وتعتمل بالمحافظة.

وتختم الأخت / رئيسة اتحاد نساء اليمن بأبين حديثها للصحيفة بالتعبير عن عظيم فرحتها وسعادتها البالغة لهذه اللفتة الكريمة لفخامة الرئيس والحكومة تجاه المحافظة وكذلك جهود قيادة السلطة المحلية في المحافظة بقيادة الأخ / محمد صالح شملان محافظ محافظة أبين والذي حقق في نشاطه منذ توليه قيادة المحافظة نجاحاً كبيراً وخاصة في مجال إعداد مصفوفة المشاريع التنموية والخدمية والتي قدمها والأخ عبد القادر هلال وزير الإدارة المحلية وتكليف عدد من الوزراء والمختصين لإنجاز هذه المشاريع وهذا العمل يمثل نقلة نوعية في حياة المحافظة.

نقلة في أوضاع أبين

ونخلص في ختام هذه الجولة الاستطلاعية بحديث المهندس/ رشيد منصور أحمد رئيس فرع المؤتمر بمديرية زنجبار الذي قال :

بداية أرفع أجمل التهاني القلبية إلى فخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بحلول العام الميلادي الجديد 2008م وإلى الأخ / محمد صالح شملان محافظ محافظة أبين وكافة أبناء المحافظة وموصلة أيضاً إلى صحيفة (14أكتوبر) الغراء والمتجددة والمتألقة دوماً بهذا العام متمنين أن يكون عام خير وسعادة وبناء ونهضة شاملة لليمن وتطور كبير بإذنه تعالى.. وعودة إلى سؤالكم الكريم.. أقول إنه وعلى الدوام زيارات فخامة الرئيس إلى محافظة أبين كانت تمثل دائماً دفعة قوية لتفعيل مجمل الأنشطة بالمحافظة، وهذا معروف للجميع، لكن زيارته الأخيرة كانت بحق محطة وطنية وانطلاقة جديدة في حياة ومستقبل المحافظة حيث كانت زيارته الأخيرة للمحافظة وإعلانه عن مشاريع إستراتيجية عملاقة خاصة أن أبين ستكون إحدى المحافظات الجنوبية لخليجي عشرين وكان فخامة الرئيس حريص على الدوام على تقديم الدعم للمحافظة لمعرفته بحالة الحرمان التي ظلت تعيشه المحافظة لعقود طويلة في أبسط خدماتها الأساسية.

وتابع الأخ رشيد منصور حديثه مشيراً إلى ما بذله الأخ / محمد صالح شملان محافظ المحافظة والفريق الفني المختص من جهود رائعة تمثلت في جمع البيانات والمعلومات وحصر المشاريع المتعثرة وتقديم التصور الخاص بمعالجة كافة المشكلات التي ظلت ترحل هذه المشاريع من عام إلى آخر حيث أظهرت مصفوفة المشاريع مشاريع حيوية وجامعة لكل القطاعات.. والحقيقة أن المحافظ حكيم ولماح نجح في التقاط توجيهات الرئيس بوعي لصالح المحافظة ومواطنيها من خلال تلك الشمولية التي حوتها مصفوفة التقرير للمشاريع الإستراتيجية والعملاقة التي بلا شك سوف تتزين بها المحافظة لتكون شاهدة على المكانة الوطنية والكبيرة لهذه المحافظة البطلة في قلب وعقل القيادة السياسية والحكومة – ويتابع : إن فخامة الرئيس قد قطع الطريق على دعاة التشكيك بمساعي وأعمال الدولة والذين ينشرون في الأرض نعيقاً وفساداً تارة باسم توزيع الثروات وتارة أخرى الوطنية والحرص على تطور الوطن وهم من ذلك بعيد فكانت توجيهات فخامة الرئيس وخطوات الحكومة الخاصة بالمشاريع التنموية والتي تجاوزت كلفتها (100) مليار تعني مدلولاً أبلغ ومعنى كبيراً لهذا الاهتمام فالمواطن البسيط أصبح اليوم يدرك من يعمل ويبني ومن يهدم.

خبراء اقتصاديون : التزايد المستمر في عدد السكان في بلادنا يمثل أهم عوائق تنفيذ برامج التنمية

□ صنعاء / سبأ:

أكد عدد من الخبراء الاقتصاديين أن التزايد المستمر في عدد السكان في الجمهورية اليمنية يمثل أهم عوائق تنفيذ برامج التنمية، نظراً لعدم تحقق زيادة موازية على الأقل في الموارد الاقتصادية ومصادر الدخل .

ويرى هؤلاء أن تزايد النمو السكاني المستمر ينعكس بشكل سلبي في تفاقم مشكلة الفقر وتزايد الصعوبات التي يواجهها قطاعي الصحة والتعليم بمختلف مستوياته، فضلا عن الانعكاسات الاجتماعية السلبية المتعلقة بالبناء الأسري والعلاقة بين الفرد والأسرة من ناحية، والفرص المتاحة في الصحة والتعليم والعمل للذكور والإناث بالرغم من وجود عوامل أخرى مؤثرة على مجمل هذه العلاقات.

وتعد القضية السكانية واحدة من أبرز المشاكل التي تواجه عملية التنمية في اليمن، فمعدل النمو السكاني السنوي وفقا لنتائج للمؤشرات الإحصائية السكانية لا يزال بنسبة 3.02 %، الأمر الذي يعكس عدم نجاح السياسات السكانية التي اتبعتها الحكومة منذ منتصف التسعينيات التي هدفت إلى تنظيم الأسرة، وتقليص معدل النمو السكاني من 3.7 عام 1994م، إلى 2.8 عام 2000م.

وفي هذا الجانب تشير نتائج عملية الإحصاء للسكان والمساكن لعام 2004م، إلى أن عدد السكان قد زاد في اليمن خلال العقد الماضي بنحو 5 ملايين و134 ألف نسمة، آي بمتوسط سنوي يزيد عن نصف مليون نسمة، وهذه الزيادة تعتبر من أعلى المعدلات في العالم.

ورغم إن نتائج الإحصاء السكاني لعام 2004 تشير إلى تقارب بين عدد الذكور البالغ 10 ملايين و16 ألف تقريبا ، وعدد الإناث البالغ 9 ملايين و705 آلاف تقريبا يخلق حالة من التوازن بين الجنسين في المجتمع، وهو توازن لا يوجد في كثير من المجتمعات إلا أن النمو السكاني المرتفع والهيكل الفتي للمجتمع يعدان من أبرز التحديات التي تواجه عملية التنمية بإبعادها المختلفة، وبخاصة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية.

ورغم أحقية الإنسان في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية باعتبارها أركان أساسية لبناء المجتمع وفقاً لما يؤكد عليه الدستور اليمني في المادة رقم (32) إلا أن المؤشرات الإحصائية التي رصدها المسح الميداني لصحة الأسرة عام 2003، تشير إلى أن معدل وفيات الرضع والأطفال ما دون الخامسة لم تحقق إلا تحسناً طفيفا خلال الفترة من (1990 - 2003).

حيث لم يتجاوز معدل الانخفاض في مستويات وفيات الأطفال من 121.1 حالة وفاة من كل ألف طفل سنة 1992، إلى 101.9 حالة وفاة عام 2003م، فيما الطموح وفقا لمتطلبات تنمية الألفية هو خفض وفيات الأطفال بنسبة الثلثين، مما سجل في سنة الأساس 1990م، ليصل إلى 40.6 ألف طفل بحلول العام 2015م.

أما وفيات الرضع فهي الأخرى لم يتجاوز نسبة الاخفاض عن 74.8 حالة من بين كل ألف رضيع عام 2003، مقارنة مع 84.5 حالة عام 1992م، من بين كل ألف رضيع ، وهذا المؤشر يجعل خفض وفيات الأطفال اليمنيين بنسبة الثلثين بحلول عام 2015، بمثابة تحديا كبير للقائمين على الوضع الصحي في ظل المؤشرات التي تؤكد بأن التحسن في هذا الجانب بطيء جدا.

ويرجع بعض الخبراء الصحيين ذلك البطئ إلى عدد من العوامل أهمها سوء التغذية، الأمراض الطفيلية، عدم توفر اللقاحات التي كانت من المشكلات الكبيرة التي واجهتها السلطات الصحية خلال السنوات الماضية، فضلا عن الظروف المتصلة بفترة الحمل والولادة التي يتأثر بها بقاء الطفل على قيد الحياة لفترة أطول كالزواج المبكر ومستوي الخصوبة المرتفع لدى اليمنيات والبالغ 7.8 %، والتباعد بين الولادات.

من جانب آخر تؤكد نتائج المسح الذي قامت به السلطات الصحية في بلادنا (لصحة الأسرة) عام 2003، أن الخدمات الصحية الأساسية لا تغطي سوي 66 %، في حين يفترض أن تصل إلى 90 % بحلول 2015م.

وتوصي التقارير الدولية بمضاعفة الجهود الصحية وخاصة في مجال الطب الوقائي، وتعميم الخدمات الصحية الأساسية، وتكثيف برامج وحملات التحصين ضد الأمراض الطفيلية والأمراض الستة القاتلة، وتكثيف برامج الصحة الإنجابية، وتركيز الجهود في المناطق الريفية والنائية.

وفيما يتعلق بتحسين صحة الأمهات وخفض معدلات وفيات الأمهات أثناء الحمل أو الولادة أو بعدها بعدة أسابيع بل سنة وفقا للفترة التي تعتمدها حاليا منظمة الصحة العالمية ، فقد اعتمدت الحكومة سياسة صحية وسكانية للاهتمام بصحة الأمهات وتسعي من خلالها إلى خفض معدلات الوفيات بنسبة ثلاثة أرباع من النسبة المسجلة في عام 1990 غير أن النتائج لا تبدو مشجعة وفقا للتقارير الإحصائية حيث ارتفع معدل وفيات الأمهات من 351 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة عام 97 إلى 365 حالة وفاة، وأن نسبة 60 % من هذه الحالات كانت في فترات الأمومة غير الآمنة ، وحوالي 41 % حدثت أما أثناء الوضع أو خلال فترة النفاس.

ووفقا لهذه المؤشرات تجمع التقارير الصحية على أن الوضع لا يساعد على تحقيق الهدف المنشود بحلول 2015 رغم التحسن في الرعاية أثناء الحمل والولادة وارتفاع متوسط عدد زيارات الأمهات الحوامل للأطباء وتراجع عدد الولادات في المنازل.

وتجمع التقارير الاقتصادية والسكانية والتنموية الوطنية والدولية أن تأثيرات معدلات النمو السكاني على العلاقات الاجتماعية والبني الهرمية للأسرة اليمنية ترتبط أيضا بمكونات الواقع الاقتصادي والبيئي الذي تستهدف الحكومة تحسينه وحل مشكلاته وفي طليعتها شحة الموارد المائية التي تحتاج إلى سياسة ذات رؤية شاملة للتخطيط واستخدام الموارد الطبيعية على نحو يحقق استدامة التنمية في ظل نمو سكاني يعد من أعلي معدلات النمو في العالم، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وترتيب أولويات البرامج التي ستعمل الحكومة على تنفيذها خلال الفترة الممتدة إلى العام 2015 م، ضمن عملية الإصلاحات الشاملة بما يحقق مؤشرات التنمية الألفية وغاياتها ، وبخاصة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وفي مجال خفض معدلات الفقر والبطالة والأمية في أوساط جيل الشباب الذي يمثل ثلثي السكان في الوقت الراهن.